

# حفتر يكرر التزامه لماكرون: هدنة وإذا عادوا عدنا

## القطيعة الفرنسية لحكومة الوفاق تنفي أنباء عن استئناف الوساطة



دعم فرنسي للجيش الليبي

جولة له تشمل العاصمة الروسية موسكو والعاصمة الأردنية عمان. وتأتي هذه الزيارة في وقت تحشد فيه الميليشيات حكومة الوفاق لتنفيذ هجوم من المتوقع أن يستهدف منطقة قصر بن غشير جنوب العاصمة طرابلس التي نجح الجيش في السيطرة عليها. وكان الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري أكد الخميس أن "الساعات القادمة ستكون ساخنة جداً في جميع قطاعات العمليات في المنطقة العسكرية الغربية" لافتاً إلى أن تلك المنطقة تشهد "تحشيداً" من قبل ميليشيات حكومة الوفاق لـ"القيام بعمل كبير".

حفتر، الذي يقاوم لانتزاع السيطرة على العاصمة طرابلس من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً. وكان البنك المركزي قال الشهر الماضي إن إيرادات النفط هبطت إلى الصفر في يناير. وأضاف البنك أنه لم يدفع أي رواتب في يناير ولا في فبراير، لكنه قال إن المؤسسة الوطنية للنفط دفعت 519 مليون دينار لتغطية دعم الوقود ونفقات تجارية. وقال إن إيرادات الرسوم المفروضة على العملة الصعبة في الفترة ذاتها بلغت 6.1 مليار دينار. وذكر مصدر سياسي ليبي في تصريح لـ"العرب" أن زيارة حفتر إلى باريس تأتي في مستهل

ومشاكل في تمويل القوات الموالية لها والميليشيات المحسوبة عليها، بالإضافة إلى قوات المرتزقة، بسبب تراجع الواردات بشكل كبير بعد حصار مشترك فرضته قوات الجيش وقبائل مناهضة لها على الموانئ وحقول النفط. وقال مصرف ليبيا المركزي في طرابلس في بيان بصفته على فيسبوك الإثنين إن إيرادات النفط والغاز بلغت 380 مليون دينار ليبي (275 مليون دولار) في يناير وفبراير. وتاخرت صادرات الطاقة الليبية سلباً هذا العام بإغلاق تفرسه قوات ورجال قبائل محالفون مع قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) خليفة

"مارين ترافيك" بأن السفينة كانت تبحر بعد ظهر الخميس قبالة صقلية. وقبل ذلك اتهم الرئيس الفرنسي نظيره التركي رجب طيب أردوغان "بعدم الالتزام بكلمته" من خلال قيامه بإرسال سفن تركية تحمل مرتزقة سوريين إلى ليبيا. واستطرد "لقد رأينا في الأيام الأخيرة سفناً تركية تنقل مرتزقة سوريين تصل إلى الأراضي الليبية" وهذا انتهاك صريح لما وعد به الرئيس أردوغان في مؤتمر برلين. ويعد الموقف الفرنسي ضربة شديدة لحكومة الوفاق في الوقت الذي تعاني فيه من انشغال تركيا في سوريا،

استقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وكبار المسؤولين الفرنسيين، الإثنين، قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، في العاصمة باريس، وفيما أعلن حفتر التزامه بالهدنة، إلا أنه في المقابل أكد أن الجيش لن يقف مكتوف الأيدي في حال عادت الميليشيات لخرق قرار وقف إطلاق النار وتقويضها جهود الاستقرار.

باريس - قطع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشكل لافت مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا ورئيسها فايز السراج، والتقى بقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في تغيير في الموقف الفرنسي الذي جاء رداً على التدخل التركي في ليبيا وتصعيد انقرة ضغوطها على أوروبا بحجة اللاجئين السوريين.

وأكد حفتر التزام الجيش الليبي بالهدنة، وأنه لن يتجاوزها إلا في حال أقدمت الميليشيات المسلحة التي تدعم حكومة الوفاق على خرقها، فيما تشير التطورات إلى أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة تصعيد عسكري لا مجال فيها للمناورة، خصوصاً بالنسبة إلى حكومة السراج المدعومة تركياً وبإعداد من المرتزقة السوريين استخدمتهم انقرة للدفاع عن طرابلس.

وقال مصدر بالرئاسة الفرنسية إن قائد الجيش الليبي أبلغ الرئيس الفرنسي بأنه سيوقع على اتفاق لوقف إطلاق النار وسيلتزم به إذا احترمته الجماعات المسلحة التي تدعمها حكومة الوفاق المعترف بها دولياً.

### زيارة حفتر إلى باريس تأتي في مستهل جولة له تشمل العاصمة الروسية موسكو والعاصمة الأردنية عمان

وقال المصدر بعد أن اجتمع حفتر مع ماكرون في باريس "أكد لنا القائد العسكري حفتر بأنه ملتزم بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار لكنه سيحتل عن هذا الالتزام إذا لم تحترمه الميليشيات". كما اجتمع حفتر مع وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، على هامش زيارته الرسمية إلى باريس. وكان مؤتمر برلين بشأن ليبيا قد أصدر

## هيئة مغربية: الرأي العام المحلي كان ضحية أخبار زائفة أثناء احتجاجات الحسيمة

### نواب تونسيون يطالبون بعودة العلاقات مع سوريا

تونس - تقدم نواب سابقون في تونس بمبادرة "لدعم سوريا وإعادة العلاقات معها". وطالب النواب الذين سبق لهم أن زاروا سوريا في إطار وفد برلماني، في بيان، الإثنين، السلطات التونسية بـ"ضرورة التسريع بالعودة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية التونسية السورية إلى المستوى الذي يليق بالروابط التاريخية بين الشعبين الشقيقين، ويستجيب لمصالح وأمن الدولتين خاصة في ظل تصاعد المخاطر الإرهابية وعودة الإرهابيين المسرفين إلى بؤر التوتر". وتوجهوا ببناءً إلى "كل القوى الوطنية من منظمات وجمعيات وأحزاب وفعاليات وشخصيات"، لدعم هذه المبادرة "انتصاراً لقيم الأخوة والإنسانية التي تجمع تونس بسوريا وشعبها، ودفاعاً عن مصالح تونس وأمنها القومي خاصة في هذا الظرف الأمني الدقيق الذي تمرّ به البلاد". ودان النواب التدخل التركي في سوريا، معتبرين أن هذا العدوان يعد "احتلالاً لأرض عربية"، مؤكداً دعمهم لسوريا في "تصديها الشجاع لهذا العدوان حتى تحرير كامل أراضيها". وعبروا كذلك عن "إدانتهم للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية". وسبق أن زار وفد من البرلمان التونسي العاصمة السورية دمشق عام 2017. والتقى الوفد آنذاك مسؤولين كباراً هناك وناقشوا التطورات السياسية والميدانية في سوريا والمنطقة.

ونبه ياوحي، من الانحراف بالمطالب من صغيتها الاجتماعية إلى طابع التحريض والمزايدات، الذي سقط فيه بعض قادة الحراك ممن افتقدوا لروح المسؤولية والعقلانية. وسجل التقرير عدم استخدام أي أسلحة أو وسائل نارية خلال 12 شهراً من الاحتجاجات؛ وفي مرات قليلة جداً تم استعمال خرطوم المياه أو الغازات المسيلة للدموع كانت بعد الإنذارات القانونية. وتطرق التقرير إلى واقعة اقتحام الزفازفي لأحد المساجد أثناء خطبة الجمعة، مقاطعاً الإمام ومخاطباً المصلين، حيث اعتبر ما قام به القائد الميداني لحراك الريف بأنه "حرمان المصلين من ممارسة حقهم في صلاة الجمعة، ومن إتمام شعائر خطبة وصلاة الجمعة مما يعد مساً بحرية العبادة وحماية فضائها". واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن إلقاء الزفازفي لخطاب من على سطح منزل وهو في حالة فرار نموذج لخطاب التحريض على العنف والكراهية الذي انتشر خلال الاحتجاجات. وبخصوص محاكمة الزفازفي ورفاقه أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنها تميزت باستيفاء معيار "استقلال" المحكمة، كما كانت المحاكمة علنية بحضور المتهمين، سواء خلال المرحلة الابتدائية أو خلال الاستئناف. وفوّت أعمال الشعب والاحتجاجات ذات الطابع العنيف الفرصة عن الحوار حول مطالب الشارع الحقيقية وهي التنمية وضعف التمدد وارتفاع نسبة البطالة، وأمال النهوض بالحسيمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

تقديم الشرطة الحماية الكافية للأفراد من المتظاهرين العنيفين، مشيراً إلى أن عنف الحركة الاحتجاجية قابله استخدام متزايد للقوة من جانب السلطات العمومية. وقال محمد ياوحي، إننا "حذرتنا منذ بداية الاحتجاجات الشباب المحتج من غلبة الدخول في مواجهة مع الدولة ومؤسساتها، وطلبنا من أصدقائنا من المحتجين أن يتحلوا بالحكمة وبعد النظر، وأن يتوقفوا الشباب الغير المنضبط خصوصاً من القاصرين الذين اعتدوا على القوات العمومية وساهموا في تاجيح الوضع".

كما وقع تداول الأخبار المضللة بشكل كبير على شبكات التواصل الاجتماعي وتفاعل معها عدد كبير من المواطنين داخل وخارج المغرب. وأشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المحتجين كانوا مستعدين بشكل واضح للاشتباكات، من خلال حمل بعضهم لأسلحة بيضاء، خصوصاً أثناء اعتقالهم. وسجل المجلس استعمال العنف اللفظي سواء من المحتجين أو من الشرطة، التي كان عليها التحلي بالسلوك المهني رغم الأوضاع الصعبة التي عاشتها المنطقة. وانتقد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عدم

دوافع وظروف الاحتجاجات من زاوية مؤسساتية. يصف الأستاذ الجماعي محمد ياوحي، تقييم المجلس بالمتزن والمحايد بقيامه بتوصيف واقعي للأحداث، مبرراً أن "الأحزاب السياسية والنقابات لم تلعب دورها في تطهير المحتجين وتركتهم بين يدي شباب يفقد للخبرة السياسية التي تتطلبها قيادة الجماهير". ولغت التقرير إلى أن الرأي العام المحلي كان ضحية أخبار زائفة بشأن الاحتجاجات، وبين خلال تدقيق المعلومات تسريب عدد كبير من المعلومات غير الواقعية وغير الصحيحة، ومنذ أكتوبر 2016 وعلى مدى 10 أشهر، شهدت مدينة الحسيمة وبعض مدن وقرى منطقة الريف (شمال) احتجاجات للمطالبة بـ"تنمية المنطقة وإنهاء تهيمتها". وفق المحتجين، وعرفت تلك الاحتجاجات بـ"حراك الريف". وحسب ملخص التقرير الذي حصلت "العرب" على نسخة منه فقد وقع تنظيم "814 احتجاجاً بين فترتين: من أكتوبر 2016 إلى مارس 2017، حافظت على الطابع السلمي، بينما سجلت بعد تاريخ 26 مارس 2017، أعمال عنف بلغت مرحلة العنف الحاد، لتسجل حالة وفاة وطفها، ضمن ملابسات وقوعها، بأنها عملية دفاع عن النفس". وقيم خبراء في تصريحات التقرير الخاص بأحداث الحسيمة. وفيما اعتبر الناشط الحقوقي، نوفل بوعمرى، "أن التقرير يشكل وثيقة مرجعية مهمة للنقاش حول



لا لتضليل الرأي العام